

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/WG.7/Report
9 April 2024
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

تطوير اقتصاد رعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عُمان
فرصة لضمان حقوقهم/هنّ والتمكين الاقتصادي للنساء ودعم الاقتصاد الوطني
حوار وطني على هامش مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عُمان
19 كانون الأول/ديسمبر 2023

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قُدِّمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
3	11-1	أولاً- المقدمة
5	19-12	ثانياً- عرض نتائج "دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان" وتوصياتها
6	28-20	ثالثاً- النقاشات والتوصيات

أولاً- المقدمة

1- تشير الإحصاءات إلى ارتفاع مستوى مشاركة المرأة العُمانية في سوق العمل عبر السنوات في كل من القطاعين الحكومي والخاص حيث بلغت نسبة النساء العُمانيات العاملات في القطاع الحكومي 26 في المائة من إجمالي المشتغلين/ات العُمانيين/ات بذات القطاع، وبلغت نسبة النساء العُمانيات في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين/ات العُمانيين/ات بذات القطاع 30 في المائة لعام 2022. على الرغم من هذا التقدّم، تشير هذه الإحصاءات إلى فجوة ما زالت قائمة بين الجنسين على مستوى المشاركة في سوق العمل في كل من القطاعين الحكومي والخاص وتبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز تواجد النساء في سوق العمل والاستمرار برفع هذه النسب.

2- تتحمّل النساء معظم مسؤوليات الرعاية الأسرية غير مدفوعة الأجر، حيث تقضي المرأة العُمانية، بحسب نتائج مسح استخدام الوقت لدى العاملين/ات في عُمان، حوالي 19.2 في المائة من ساعات اليوم في الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، مقابل 8.1 في المائة من الوقت الذي يخصّسه الرجل للقيام بأعمال مماثلة(1)، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على التوفيق بين أعمال الرعاية ومسؤولياتها الوظيفية ويضعف بالتالي حضورها في سوق العمل.

3- هذا وتكتسي رعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة تحدياً حيزاً هاماً في سلطنة عُمان باعتبارها مسؤولية مجتمعية، وبالنظر إلى الارتفاع المضطرد في عدد الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، الذين/اللواتي يُتوقّع أن تصل نسبتهم/هنّ إلى ما يقارب 5-7 في المائة بحلول العام 2040(2).

4- وحيث أنّ رعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة تمثّل إجراءً للمجتمعات لحماية صحّة الجميع وكرامتهم وأمنهم الاقتصادي، وهي تعتبر أداة أساسية لحماية الحقوق الإنسانية، ومنفعة عامة تمتدّ فوائدها إلى أبعد من متلقي/ات الرّعاية لتطال المجتمع ككلّ، فقد برزت الحاجة إلى دراسة ظروف وواقع رعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عُمان لبحث سبل توفير خدمات الرعاية والتأهيل الاجتماعي لهذه الشريحة وضمان حقوقها، بموازاة النظر في كيفية تخفيف مسؤوليات الرعاية عن كاهل المرأة، على نحو يتيح تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتخفيف من أعبائها لا سيّما على المرأة، عبر إعادة توزيع مسؤولياتها بشكل متكافئ بين أفراد الأسرة والدولة والمجتمع.

5- لذلك وفي سياق الجهود المشتركة لدعم التنمية الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية وتعزيز اقتصاد الرعاية فيها، نفّذت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع وزارة التنمية

(1) المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية (2011). نتائج مسح استخدام الوقت - 20 أيار/مايو 2007 إلى 19 أيار/مايو 2008. وزارة الاقتصاد الوطني. سلطنة عُمان. https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_The%20Results%20of%20the%20Time%20Use%20Survey%20For%20the%20Period%20%20May%202007%20to%2019%20May%202008%20_d.b867b86-0bc3-4781-8728-5ac03a4784a4.pdf

(2) وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة (2016). وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025). سلطنة عُمان. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633166.pdf

الاجتماعية في سلطنة عُمان، دراسة بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية - تطوير اقتصاد الرعاية - دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عُمان".

6- ركّزت الدراسة التي سُنّش نتائجها مطلع العام 2024، على مراجعة الأطر التشريعية والقانونية ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتقديم الرعاية للأشخاص ذوي/ات الإعاقة، وارتكزت إلى مقابلات ومجموعات عمل مركّزة لاستطلاع آراء أصحاب المصلحة بشأن التحديات والفرص الماثلة لهذه الناحية، وخُصت إلى مجموعة توصيات يُبنى عليها في هذا الاتجاه.

7- في إطار جهود سلطنة عُمان المتواصلة لتطوير برامج الأشخاص ذوي الإعاقة، بموازاة تفعيل مجالات التمكين الاقتصادي للنساء، نظّمت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وحدة متابعة رؤية عُمان 2040 وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل، مختبراً وطنياً لبحث التحديات التي تعيق تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومناقشة الحلول الممكنة.

8- شكّل انعقاد المختبر فرصة لجمع مختلف الجهات المرجعية المختصة في سلطنة عُمان لمناقشة المسائل ذات الصلة. ونظّمت وزارة التنمية الاجتماعية على هامشه، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، حواراً وطنياً بهدف استعراض ومناقشة نتائج الدراسة المذكورة أعلاه.

9- شكّل الحوار الذي عُقد يوم الثلاثاء الموافق 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، مناسبة لمناقشة التوصيات الناتجة عن الدراسة، والتي تسعى إلى تبنّي مجموعة من السياسات العامة الرامية إلى إعادة توزيع أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر والدفع قُدماً لتطوير اقتصاد الرعاية في سلطنة عُمان بصورة يتحقّق معها هدفان متكاملان هما، تعزيز وصون كرامة وحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة ومشاركتهم/هنّ وإدماجهم/هنّ في جميع نواحي الحياة على أساس تكافؤ الفرص من جهة، وتمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى.

10- شارك في حلقة الحوار ممثلون/ات عن الوزارات والإدارات الرسمية المختصة في السلطنة لا سيّما وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العمل؛ فضلاً عن عدد كبير من الخبراء/الخبيرات وممثلي/ات الهيئات المعنية من المجتمع الأهلي ومن القطاعين الأكاديمي والخاص، ومتخصّصين/ات في مجال صنع السياسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية وحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة والمجالات ذات الصلة.

11- استهلّ الحوار بكلمات الترحيب وبالإضاءة على أهمية الجهود المبذولة التي أفضت إلى إنجاز الدراسة الوطنية موضوع اللقاء، والتي كانت قد توجت قبل أشهر بصدور قانون العمل الجديد في سلطنة عُمان وقانون الحماية الاجتماعية، الذين أقرّوا إصلاحات تشريعية هامة ما يعكس إرادة سياسية باستكمال العمل باتجاه توفير مظلة أوسع للحماية الاجتماعية لمقدّمي/ات الرعاية ومتلقّيها على السواء لا سيّما من ذوي الإعاقة، بموازاة تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء ودعم مشاركتهم في سوق العمل.

ثانياً- عرض نتائج "دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان" وتوصياتها

12- تلى كلمات الترحيب عرضٌ مفصّل عن الدراسة إسْتُهْلَ بشرح لأبرز المفاهيم المرتبطة بالرعاية كحاجة ملازمة لنمو الأفراد وتقدّمهم طيلة دورة الحياة، وأنواع الرعاية سواء المباشرة التي ترتبط بتوفير خدمات مباشرة للأشخاص وغير المباشرة التي تغطّي الأعمال المنزلية كالتنظيف والطهي وغيرها؛ مع إضاءة على أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وتركيز خاص على الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء بشكل رئيسي، والدعوة إلى الاعتراف بقيمتها وتوفير الحماية لمقدّميها/اتها، كونها تشكّل عائقاً أساسياً أمام دخول المرأة إلى سوق العمل. وركّز العرض على اعتبار الرعاية حقّ للأفراد يتيح فتح مسارات التخلّص من الفقر وبناء الرأسمال البشري وتحقيق العدالة.

13- كما أضاء العرض على كون سلطنة عُمان من الدول القليلة التي بدأت تظهر فيها دراسات تتطرّق بوضوح إلى موضوعين أساسيين في آن واحد، هما رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

14- وتمّ استعراض نتائج الدراسة لناحية مراجعة الأطر التشريعية والقانونية ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتقديم الرعاية للأشخاص ذوي/ات الإعاقة والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها، والإنجازات القانونية التي عكست التزام سلطنة عُمان بالأطر الدولية لا سيّما إقرار قانون العمل الجديد الذي عالج العديد من الثغرات التي تمّ التطرّق إليها ومناقشتها خلال اللقاءات والحوارات المتعدّدة التي نُظّمت في إطار إعداد الدراسة.

15- كما عُرضت النتائج المتعلقة بواقع حال الأطراف المعنية بالموضوع في سلطنة عُمان وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية، ومراكز التأهيل ومقدّمي/ات الرعاية من أفراد أسر الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، وجهودها في هذا الإطار وأبرز التحديات التي تواجهها. وقد أظهرت الدراسة نتائج هامة أبرزها غياب الاستثناءات القانونية للمرأة التي ترعى أطفالاً ذوي إعاقة، إذ تفترض القوانين عموماً أن الأطفال يُولدون دون حاجات خاصة، ولا تُقرّ ترتيبات تراعي خصوصياتهم/هنّ وحاجات مقدّمي/ات الرعاية لهم/هنّ، الأمر الذي يستدعي مراجعة القوانين لهذه الناحية.

16- كما لاحظت الدراسة أيضاً تبدّلاً في أدوار الأهل الرعائية بحسب الفئة العمرية للأطفال، حيث تبين أنّ الأمهات يؤدّين معظم أعمال الرعاية لا سيّما خلال السنوات الأولى من عمر الطفل، في حين يلعب الآباء أدواراً أكبر مع تقدّم العمر. وتؤدّي الجدّات والأخوات أدواراً هامة من ضمن مشاركة أفراد الأسرة الممتدّة في أعمال الرعاية.

17- كما أظهرت الدراسة أن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة تعرّض الأمهات بشكل خاص إلى ضغط مزدوج لناحية حرمانهنّ من الدخول إلى سوق العمل من جهة، وتحديّ الخروج من سوق العمل من جهة أخرى بسبب العبء المالي الكبير الذي قد تفرضه تكاليف الرعاية المتخصّصة على كاهل الأهل، ما يحرم الأمهات من خيار ترك العمل ومن فرص التقدّم الوظيفي في آن، في حال اضطرارهنّ إلى الاستمرار بالعمل بغرض الكسب المادي على حساب الرضا الوظيفي.

18- كذلك بيّنت الدراسة افتقاد العديد من الأسر إلى الإمكانيات المادية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة وإلى المهارات الضرورية لطرق التعامل معهم/هنّ ما يخلق اضطراباً على مستوى الأدوار الأسرية. ويضعف غياب الحضانات الدامجة للأطفال ذوي الإعاقة التحديّات لهذه الناحية.

19- هذا وخُصت الدراسة إلى سلسلة توصيات لتطوير قطاع الرعاية وسياساته وصون الحقوق والمساواة أهمها:

- موازنة قانون الخدمة المدنية مع قانون العمل الجديد وتعديلاته.
- تعزيز معرفة اللجان والهيكل المؤسسية بأهمية الرعاية للحقوق والمجتمع والمساواة.
- النظر في إقرار استثناءات قانونية لمقّمي/ات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز البنى التحتية الدامجة.
- إنشاء حضانات دامجة وتطوير الأطر الناظمة لها والبحث في تعزيز أنواع جديدة من الخدمات في المنازل وتأطيرها.
- إيجاد الأطر لتشجيع القطاع الخاص على تطوير تدخلات في هذا المجال.
- دراسة الاعتراف بالرعاية كعمل والنظر في ربطها بالحماية الاجتماعية.
- تطوير الأطر الخاصة بمقّمي/ات الرعاية.

ثالثاً- النقاشات والتوصيات

20- أعقبت عرض الدراسة، مداخلات لعدد من ممثلي/ات الوزارات المختصة ودار نقاش بشأنها على النحو التالي.

21- بالنسبة للاستثناءات القانونية التي تطال النساء مقدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، تمّ توضيح أن الإجازات على أنواعها محدّدة للعاملين/ات بموجب القانون، وأنه يمكن النظر في إضافة بند يمنح مقّمي/ات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة امتيازاً خاصاً لهذه الناحية مع مراعاة التمايز بين القطاعين العام والخاص المتمثّل بزيادة ساعات العمل في القطاع الخاص عموماً عن دوام عمل القطاع العام لكون القطاع الخاص يقوم على الربحية ويعتمد على ساعات عمل أكثر في تحقيق إنتاجيته.

22- في ما يخصّ التقاعد المبكر لمقّمي/ات الرعاية لذوي الإعاقة، تمّ لفت الإنتباه إلى أنه يتمّ النظر حالياً في استثناءات تطال تقاعد هؤلاء. أمّا بالنسبة لسائر الفئات، فإنّ التقاعد المبكر يبقى في كلّ الأحوال قراراً سيادياً، يرتبط بمعطيات رقمية ويبنى على سياسة الحكومة التي تقرّر الأنسب في ضوء عدد المستحقين/ات وحسن سير المرافق العامة.

23- في ما يخصّ بيئة العمل، تمّت الإضاءة على اعتماد ما يسمّى "اللائحة التنظيمية للصحة والسلامة المهنية" للقطاع الخاص، وعلى تبني معايير لوحدة البناء، اعتمدت في دولة الكويت وتمت الموافقة والتوقيع عليها من كافة دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها سلطنة عُمان، على أن يبقى التنفيذ داخل الدولة التي تحدّد

المقاييس وبيئة العمل في القطاعين العام والخاص، وهو ما تقرّر وضعه موضع التطبيق في السلطنة اعتباراً من مطلع العام 2024.

24- وتمّت الإشارة إلى أنّ الإنجازات تتحقّق بوتيرة تدريجية، حيث إنّهُ سنتّم في مطلع العام المقبل، المباشرة بتطبيق قانون الحماية الاجتماعية – التقاعد من ضمن منظومة واحدة تجمع بين جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لمختلف القطاعات. بالطريقة نفسها، سنتّم مواءمة قانون الخدمة المدنية مع قانون العمل لجهة لحظ كافة الحقوق والامتيازات بما في ذلك الإجازات لمقَدّمي/ات الرعاية، دون استبعاد البحث في إمكانية إعطاء بدّل شهري لدعم مقَدّمي/ات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة.

25- تمّ التركيز على أن هكذا إجراءات تتيح ترسيخ الرعاية كعملٍ وتشكّل أحد المداخل للاعتراف بالرعاية كعمل إلى جانب مسارات تأمين الحماية الاجتماعية لمن يقومون بأدوار رعائية، ويمكن في ضوء ما تقدّم، التعمّق بشكل مشترك في بحث هذه المواضيع والتوسّع في نقاشها في المرحلة المقبلة.

26- في نهاية جلسة الحوار اتفق المشاركون/ات على أن المختبر وفّر فرصة لدراسة كافة التحدّيات ومناقشة الحلول المتّصلة بقضايا الإعاقة في مجالات العمل والتدريب والتعليم وغيرها، وعلى أهمية متابعة البحث حول إضافة مادة من ضمن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتوائمة مع الاتفاقية الدولية بهذا الخصوص، تقضي بمنح الموظف/ة من ذوي الإعاقة و/أو المعيل/ة تخفيضاً في ساعات العمل (بمعدّل ساعتين يومياً) وذلك من ضمن مشروع قانون سيُطرح للدراسة في الدورة التشريعية المقبلة.

27- وتمّ التأكيد على أهمية الدمج التعليمي للفتيان والفتيات من ذوي/ات الإعاقة وذلك بعد طرح عددٍ من التحدّيات المتّصلة بالتمكين الاقتصادي لذوي/ات الإعاقة الذهنية بعد إنهاء الصف التاسع ودخولهم/هنّ سوق العمل؛ وتحديّ اختيار مسارات تخصّصية لذوي/ات الإعاقة البصرية والسمعية والحركية لدخولهم/هنّ سوق العمل؛ وتحديّ المسارات التخصّصية في الجامعات التي يواجهها ذوي/ات الإعاقة بعد إنجازهم/هنّ التحصيل المدرسي العام.

28- اختُتمت حلقة الحوار بشكر الحضور والمشاركين/ات. وتمّ الاتفاق على ضم نتائج المختبر الوطني إلى توصيات الدراسة من ضمن ملخّص تنفيذي يُبنى عليه في متابعة النتائج المحقّقة. وأكد المجتمعون/ات على أهمية مواصلة العمل المشترك لتعظيم الإنجازات والبناء عليها بما يخدم حقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة وقضايا المرأة ويسهم في تحقيق فرص العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في سلطنة عُمان.